

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/2011/WG.1/5
10 November 2011
ORIGINAL: ARABIC



المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اجتماع فريق العمل المشترك بين الوكالات والخبراء
حول إحصاءات النوع الاجتماعي في الدول العربية
بيروت، ١٤-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

ورقة عمل

حول منهجيات مقترحة لقياس قيمة الأعمال المنزلية
غير مدفوعة الأجر من قبل المرأة

موجز

تم إعداد هذه الورقة لتقديم ضمن أوراق العمل التي سيتم مناقشتها أثناء اجتماع فريق العمل المشترك بين الوكالات والخبراء حول إحصاءات النوع الاجتماعي في الدول العربية الذي يعقد في بيروت خلال الفترة ١٤-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

وتتناول هذه الورقة مجموعة من المنهجيات التي يمكن استخدامها في احتساب قيمة الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر والتي تقوم بها غالباً ربة المنزل مما يساهم في احتساب مساهمة المرأة في الاقتصاد بصورة أوسع مما تبينه الإحصاءات الاقتصادية التي لا تراعي قيمة هذه الأنواع من الأعمال.

ولا بد من التنويه إلى أن المنهجيات المقترحة تستند إلى تجارب بعض الدول في مجال إعداد هذه التقديرات حيث أنه لا توجد منهجيات متفق عليها دولياً لاحتساب قيمة هذه الأعمال وبالتالي فإنه تم تقديم هذه المنهجيات للمناقشة من قبل المشاركين بالإجتماع لتحديد المنهجيات المناسبة لقياس قيمة هذه الأعمال في منطقة الإسكوا.

ملاحظة: أعد السيد عمر هاكوز، المستشار الإقليمي للإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية هذه الوثيقة، وقد طبعت بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

المحتويات

الصفحة

٣ مقدمة
٤	أولاً- حدود الانتاج في نظام الحسابات القومية وعلاقته مع العمل غير مدفوع الأجر
٥	ثانياً- نطاق الاعمال غير مدفوعة الأجر
٦	ثالثاً- المنهجيات المتبعة في التقدير
٩	رابعاً- التطبيق العملي للمنهجيات المقترحة.....

مقدمة

تتناول هذه الورقة موضوع كيفية تقدير قيمة العمل غير المدفوع من قبل أفراد الأسر والمتطوعين الذي يعتبر جزء من الانتاج غير السوقي والذي تشكل قيمته إذا جمعت مع قيمة الانتاج السوقي اجمالي قيمة الانتاج على مستوى الاقتصاد. وبالطبع فإنه نتيجة لطبيعة هذه الأنواع من الأعمال، فإن جزء كبير منها تخصص لإنتاج خدمات غير مسوقة والتي يتراوح حجمها ويختلف حجمها من دولة الى أخرى باختلاف الظروف المحيطة بهذه الأنواع من الأعمال غير مدفوعة الأجر. وعلى الرغم من أن هذه الأعمال تعتبر من الناحية الاقتصادية أنشطة اقتصادية تقوم بإنتاج خدمات إلا أنها لا تدخل ضمن حدود الانتاج وفقاً لنظام الحسابات القومية. ولذلك فإن قيمتها لا تحتسب ضمن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي ولا يصنف الأشخاص الذين يقومون بهذه الأعمال ضمن إحصاءات العمالة. وهذا يعني أن استخدام تقديرات الناتج المحلي كمؤشر وحيد لقياس مساهمة هذه الأعمال لن يظهر مدى هذه المساهمة وخاصة الأعمال المتعلقة بالخدمات المنزلية التي تقوم بها المرأة في الإقتصاد.

نظراً لأهمية دور المرأة في المجتمع كان لا بد من إيجاد طريقة مناسبة تحتسب على أساسها قيمة الأعمال المنزلية التي تؤديها المرأة داخل المنزل دون أن دون أجر مقابل، لكي يكون بالإمكان استخدام هذه التقديرات جنباً إلى جنب مع تقديرات الناتج المحلي من أجل قياس مساهمة الأعمال المنزلية التي تؤديها المرأة دون أجر كإعانة الأطفال ووالالتنظيف المنزلي وغيرها من الأنشطة المشابهة في الناتج المحلي.

تتناول هذه الورقة مجموعة من الطرق والمنهجيات التي يمكن أن تتبع من قبل الأجهزة الإحصائية لقياس قيمة الأعمال غير مدفوعة الأجر وخاصة تلك الأعمال التي تقوم بها المرأة على وجه الخصوص. حيث أن احتساب قيمتها سيساهم في توفير مقياس أفضل لحساب مساهمة المرأة في الإقتصاد. لا يمكن احتساب قيمة لجميع الأعمال المنزلية التي تؤديها المرأة بدون أجر داخل المنزل وذلك بسبب ان الأعمال التي يتم القيام بها بغرض التسلية والاستجمام لا تعتبر أنشطة اقتصادية ذات قيمة. أما بالنسبة للأعمال الأخرى على مستوى الاقتصاد والتي يقوم بها آخرون بدون أجر كالأعمال التطوعية خارج المنزل، فإنه يمكن من الناحية النظرية، تطبيق الطرق الواردة في هذه الورقة لاحتساب قيمتها في حال رغبت الدول التوصل الى تقديرات شاملة لجميع الأنشطة حسب التعريف العام للنشاط الاقتصادي ومقارنته مع التقديرات التي يتم إعدادها وفقاً لتعريف الحسابات القومية للأنشطة الاقتصادية.

لا بد من التنويه هنا، بأن التقديرات المتعلقة بالأعمال غير مدفوعة الأجر ليست من الحسابات القومية الجوهرية، ولذلك فإن قيمتها تحتسب ضمن الحسابات التابعة التي يوصي بإعدادها نظام الحسابات القومية لكونها تقيس الانتاج من منظور التعريف العام للاقتصاد دون التقيد بحدود الانتاج التي نص علي نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ كما هو الحال في الحسابات التابعة للبيئة والسياحة وأنشطة المؤسسات التي لا تهدف للربح.

أولاً: حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية وعلاقته مع العمل غير مدفوع الأجر

وفقاً للتعريف العام للنشاط الاقتصادي فإن الأنشطة الاقتصادية عبارة عن الأنشطة التي يتم القيام بها تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم مدخلات الإنتاج والتي تتكون من العمالة والآلة والسلع والخدمات الوسيطة وذلك بهدف إنتاج سلع وخدمات. أما بالنسبة لتعريف نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ للنشاط الاقتصادي فإنها أكثر تقييداً من هذا التعريف العام حيث أنه يستثني جزء من الأنشطة المعتمدة وفقاً للتعريف العام للنشاط الاقتصادي. ويمكن تلخيص أهم الأنشطة الاقتصادية التي تدخل ضمن حدود الإنتاج وفقاً لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣ بما يلي:

- ١- عمليات الإنتاجي لجميع السلع الفردية والجماعية التي يتم تبادلها مع وحدات أخرى بالإضافة لجميع السلع المنتجة بغرض استخدامها كمدخلات وسيطة في عملية إنتاج سلع وخدمات أخرى.
 - ٢- عمليات إنتاج السلع للاستخدام الذاتي والتي تستخدم كاستهلاك نهائي أو كتكوين الرأسمالي
 - ٣- عمليات الإنتاج الذاتي لخدمات الإسكان للمالكين والخدمات المنزلية التي ينتجها خدم المنازل
- ويستبعد نظام الحسابات القومية أية خدمات تنتجها الأسرة للاستخدام الذاتي أو للاستخدام من قبل أي فرد من أفراد الأسرة ويسمى هذا النوع من الإنتاج "عمل اسري غير مدفوع الأجر"

العمل الاسري غير مدفوع الأجر

حدد النظام ١٩٩٣ أنواع الخدمات المنتجة من قبل الاسر المعيشية التي لا يتم تقييمها ولا إدراج قيمتها ضمن تقديرات الحسابات القومية والتي من أهمها ما يلي:

- ١- خدمات التنظيف والديكور والصيانة المتعلقة بالسكن المملوك من قبل الأسرة
- ٢- خدمات التنظيف والصيانة للسلع المعمرة التي تستخدمها الاسرة
- ٣- تجهيز الوجبات لأفراد الاسرة
- ٤- تربية الأطفال والاعتناء بهم
- ٥- رعاية المرضى وكبار السن وأصحاب الحالات الخاصة من أفراد الاسرة
- ٦- خدمات النقل المقدمة لأحد أفراد الاسرة أو نقل سلع تخص أي فرد منهم

ومن أهم الاسباب التي استبعدت على اساسها هذه السلع ما يلي:

- أ. أن هذه الخدمات أنتجت في نفس اللحظة التي استهلكت فيها مما يعني أنه لا يمكن أن تستخدم هذه الخدمات من قبل اشخاص آخرين. وبمعنى آخر لا يمكن ان تقدم هذه الخدمات للغير وفقاً للتعريف الخاص بحدود الإنتاج حسب نظام الحسابات القومية ١٩٩٣؛
- ب. صعوبة توفير سعر مناسب لمثل هذه الأنواع من الخدمات المنتجة وخاصة ان هذه الخدمات لا يتم تداولها في السوق ولا يوجد لها سعر مشابه يمكن الاعتماد به؛
- ج. أن اعتبار هذا الخدمات ضمن حدود الإنتاج سوف ينتج عنه نتيجة غير مرغوبة وهي أن جميع البالغين سيعتبرون نشيطون اقتصادياً وبالطبع فإن عملهم هذا سيعني بأنهم عاملون

وبالتالي لن تكون هناك بطلالة ضمن النشطين اقتصادياً، مما سيؤثر سلباً على احصاءات العمالة والبطالة.

ثانياً: نطاق الأعمال غير مدفوعة الأجر

يجب تحديد نطاق الأعمال الأسرية أو المنزلية غير مدفوع الأجر من خلال الاتفاق على تعريف مقبول لهذه الأعمال وذلك بسبب صعوبة تمييز الحدود بين النشاط الاقتصادي والنشاط غير الاقتصادي بدقة وخاصة في الحالات التي تقوم فيها الأسرة بممارسة الأعمال داخل المنزل. ومن أهم المبادئ الأساسية التي يمكن اتباعها لتحديد نطاق هذه الأنواع من الأعمال هي استخدام معيار الطرف الثالث أو "البديل السوقي". يتم وفقاً لها المعيار اعتبار النشاط الاسري كنشاط اقتصادي غير مدفوع الاجر إذا كان بالإمكان لوحدة اقتصادية أخرى عدا الأسرة تقديم خدمات مشابهة لتلك الخدمات. ومن الأمثلة على ذلك خدمات الرعاية الصحية التي قد يقدمها أحد افراد الأسرة لفرد آخر من نفس الأسرة حيث ان هذه الخدمة يمكن ان تقدم من قبل شخص آخر من أسرة أخرى او من خلال ممرضة تعمل بمستشفى خاص وبالتالي فإن هذه الخدمة المنزلية تعتبر نشاطاً اقتصادياً أما إذا لم يكن بالإمكان الحصول على هذه الخدمات من جهات أخرى فإنها لا تعتبر نشاطاً اقتصادياً.

ولا بد من التنويه إلى أنه من الممكن أن يعتبر عمل أسري معين يؤديه أحد افراد الأسرة كنشاط اقتصادي ولكن قد نجد أن هذه الخدمة قد لا تعتبر نشاطاً اقتصادياً إذا كان الهدف من العمل الاستجمام او التسلية، كما هو الحال في بعض حالات التسوق والطبخ. إذا كان القيام باعمال التسوق اضطرارياً لخدمة أفراد الأسرة فإنها تعتبر أنشطة اقتصادية اما إذا كان الهدف من التسوق قضاء الوقت والاستمتاع فإن القيام بهذا العمل لا يعتبر نشاطاً اقتصادياً.

ثالثاً: المنهجيات المتبعة في التقييم

بناء على التجارب المختلفة في دول العالم في مجال احتساب قيمة الأعمال غير مدفوعة الأجر تم التوصل إلى منهجيتين يتم على أساسهما احتساب وتقدير قيمة الأعمال غير مدفوعة الأجر .

الطريقة الاولى: " النهج المباشر " أو " نهج الانتاج "

الطريقة الثانية : " النهج غير المباشر " أو " نهج المدخلات "

وفقاً للطريقة الاولى يتم حساب الانتاج من خلال مؤشرات ومشاهدات مباشرة عن الاسعار والكميات المتعلقة بالخدمات المنتجة. وقد تم الاتفاق على أن هذه الطريقة تعتبر افضل طريقة لتقدير قيمة هذه الاعمال بسبب أنها مشابهة للمنهجيات التي يتم على اساسها قياس قيمة الانتاج السوقي وفقاً لتوصيات انظام الحسابات القومية وبالتالي فإنه يمكن أن يتم مقارنة قيمة الانتاج المقدر وفق هذه المنهجية بقيمة الانتاج والاجماليات المحسبة في نظام الحسابات القومية بحيث يتم ضمان الاتساق بين هذه التقديرات. ولكن وعلى الرغم من هذه الميزة الكبيرة لتطبيق هذه المنهجية فإن هناك صعوبات ميدانية هائلة تحول دون جمع البيانات المطلوبة لتطبيقها. وعليه ونظراً لهذه الصعوبات وبالإضافة إلى حجم التكلفة المترتبة على تجميع البيانات اللازمة يكون من الصعوبة بمكان تطبيق هذه المنهجية من الناحية العملية. وبناء على ذلك تقوم أغلبية او بالأحرى جميع الدول الراغبة في توفير هذه الإحصاءات باستخدام الطريقة الثانية لكونها تتطلب بيانات احصائية يمكن ان تجمع ميدانيا بسهولة.

ونتيجة لذلك فإن هذه الورقة ستركز على الطريقة الثانية وهي الطريقة غير المباشرة والتي تنطوي على تقييم الانتاج من خلال تقييم التكلفة المترتبة على المدخلات. ولا بد من التنويه إلى أن تطبيق هذه المنهجية يحتاج الى قيام الأجهزة الاحصائية بتوفير معلومات وبيانات احصائية عن الوقت الذي استخدمته الاسرة لانجاز هذه الاعمال التي توفرها عادة مسوح استخدام الوقت.

وفقاً للتجارب الدولية في هذا المجال فإن هناك منهجيتين يمكن استخدامهما من اجل تطبيق هذه الطريقة:

١- التكلفة السوقية البديلة: وهي عبارة عن ما ستتكلف به الأسرة لاستئجار شخص تدفع له أجر مقابل القيام بانجاز العمل المتعلق بالاسرة بدلاً من قيام الاسرة نفسها بذلك العمل وتتضمن هذه المنهجية بديلين:

أ. التكلفة البديلة للوظيفة الفردية

ب. التكلفة البديلة للتدبير المنزلي

٢- تكلفة الفرص الضائعة: وهي عبارة عن ما يمكن ان تحققه الاسرة لو قامت باستغلال الوقت الذي قضته في إنجاز العمل المنزلي في القيام بعمل مدفوع الاجر، ويمكن تطبيق هذه المنهجية بطريقتين:

أ. التكلفة الاجمالية للفرصة الضائعة

ب. التكلفة الصافي للفرصة الضائعة

أ- منهجية التكلفة البديلة للوظيفة الفردية

تقوم هذه الطريقة على أساس احتساب قيمة للوقت الذي تم تخصيصه للانتاج الاسري من قبل احد افراد الاسرة بناء على التكلفة المترتبة على استئجار بديل من السوق للقيام بكل وظيفة من الوظائف التي يقوم بها افراد الاسرة. فمثلا الوقت الذي استخدم من قبل افراد الاسرة في التنظيف يمكن ان يتم تقييمه استناداً الى ما يمكن دفعه للتنظيف التجاري "طرف ثاني". علماً بأن هذه الطريقة تعتمد على افتراض أن افراد الاسرة والبديل السوقي لديهم نفس الانتاجية فيما يخص العمل المنجز. والانتقاد الذي يمكن توجيه لهذه الطريقة يكمن في أنه لا يمكن تخصيص معدل أجر مناسب من السوق مقابل الخدمة المنزلية لأن الأجر السوقي ينطوي على درجة مختلفة من المهارات والمسؤولية واستخدام المعدات المتخصصة. فمثلا لا يمكن ان يتم تقييم العمل المنزلي المتعلق بالطبخ استناداً الى متوسط اجر طبخ محترف من السوق حيث أن لدى الطباخ مهارات قد لا يمتلكها أي فرد من أفراد الأسرة والعكس ربما يكون صحيحاً.

ومن الناحية العملية لا يمكن ان نجد بديل متطابق تماماً لمتوسط الاجر الملائم للوظيفة المراد قياسها وعليه فانه يجب النظر الى ما يتوفر من بيانات بحيث يتم اختبار الوظيفة التجارية الاقرب للوظيفة المنزلية وتطبيق متوسط الاجر الخاص بهذه الوظيفة التجارية لاحتساب القيمة المتعلقة بتلك الوظيفة المنزلية. فمثلا إذا اردنا تقدير قيمة العمل المبذول لاعداد الوجبات المنزلية فإنه يمكن استخدام الأجر الذي يحصل عليه الخبازين أو الطباخين غير المحترفين وكذلك يمكن اعتماد متوسط أجر العاملين بالمصابغ التابعة للقطاع التجاري لاحتساب قيمة العمل المبذول للقيام بالتنظيف المنزلي وهكذا الحال بالنسبة لجميع الوظائف المنزلية الأخرى.

ب- منهجية التكلفة البديلة للتدبير المنزلي

يتم تقدير الوقت المستغل بالاعمال المنزلية من قبل افراد الاسرة استناداً الى تكلفة استخدام مدبرة منزل للقيام بانجاز هذه الاعمال، ويجب في هذه الحالة إجراء تعديل على هذه التكلفة بحيث يراعى فيها أن هناك بعض الاعمال المنزلية لا تعتبر من الأعمال الاعتيادية التي تقوم بها مدبرة المنزل. والفرضية الأساسية وراء هذه المنهجية أن افراد الاسرة ومدبرة المنزل متساويين من حيث الانتاجية فيما يخص الاعمال المنزلية مع بعض التحفظات. ومن أهم هذه التحفظات، أن مدبرة المنزل قد تكون أكثر إنتاجية بسبب أن أفراد الاسرة قد تكون لديهم وظائف أو أعمال أخرى يقومون بها داخل المنزل عدا أعمال التدبير المنزلي كراعية الأطفال وتدريبهم وغيرها من الأعمال المشابهة، ويمكن أيضاً أن تقوم مدبرة المنزل بالتنظيف بشكل أسرع من ربة البيت ولكنها قد لا تقوم بعملية التنظيف بشكل شامل كما تقوم به ربة البيت التي تعتني بجميع التفاصيل. وبالطبع فإن يجب التحقق من هذه الامور عند إجراء التقديرات حيث أنها قد تختلف حسب الدولة وحسب المنطقة الجغرافية داخل الدولة او حتى بين الأسر داخل منطقة جغرافي واحدة.

وبناء على التجارب الدولية في هذا الخصوص تبين بأنه يمكن تطبيق هذه المنهجية استناداً إلى طريقتين

- أ. استخدام متوسط اجرة مدبرة المنزل لتقدير الاعمال المنزلية المختلفة ومن ضمنها الاعمال التي لا يتم القيام بها في العادة من قبل مدبرة المنزل
- ب. أن يتم استخدام متوسط اجر المدبرة من اجل تقييم جميع ساعات العمل التي استغلت للقيام بالاعمال المنزلية من قبل جميع أفراد الأسرة ولكن بعد القيام بتعديل لمتوسط الاجر ليعكس الاعمال التي لا تقوم بها عادة مدبرة المنزل. ويمكن في هذه الحالة أيضا القيام بتقييم ساعات العمل المستغل في انجاز الاعمال التي تتوافق مع الاعمال التي تقوم بها مدبرات المنزل بمتوسط الاجر للمدبرة في حين يتم تقييم باقي ساعات العمل المستغل لانجاز الاعمال التي لا تقوم بها مدبرات المنزل استناداً الى منهجية الوظائف الفردية المذكورة سابقاً.

ج- منهجية اجمالي الفرصة الضائعة

يتم قياس وتقييم قيمة الأعمال غير مدفوع الأجر على أساس الإيرادات المفقودة جراء تخصيص الوقت لأعمال غير مدفوعة الأجر بدلاً من استغلاله في أعمال مدفوعة الأجر. وخلفية هذا الموضوع مبني على الفرضية التي تنص على أن قيمة الوقت المستغل لانجاز عمل غير مدفوع الأجر في المنزل يساوي القيمة الضائعة التي يمكن أن تتحقق في مكان آخر. أي أن العامل قد تنازل عن عمل مدفوع الأجر من اجل القيام بعمل غير مدفوع الأجر وعليه فان قيمة هذا العمل يساوي ما يمكن الحصول عليه مقابل استغلال هذه الساعات لإنجاز العمل مدفوع الأجر. علماً بان هناك بعض التحفظات المتعلقة بتطبيق هذه المنهجية من الناحية العملية والتي من أهمها.

- ١- هيكّل سوق العمل: ان العمال لديهم اختيارات محدودة على المدى القصير فيما يتعلق بساعات عملهم وقليل منهم لديه الخيارات لرفض الساعات الإضافية، وعليه فان قيام افراد الاسرة بانجاز الاعمال غير مدفوعة الأجر بعد انتهاء اوقات العمل او اجازة الاسبوع يعني انهم يستغنون عن الراحة والاستجمام مقابل انجازهم لهذه الاعمال. وعليه فان قيمة الفرصة الضائعة التي يحصلون عليها لا تعتبر تعويضاً عن الاجر الذي يحصلون عليه في السوق ولكنه عبارة عن قيمة لتعويضهم عن الراحة والاستجمام. هذه القيمة ممكن ان تكون اكبر أو اقل من العمل الفعلي وفقاً لطبيعة الشخص في العمل.
- ٢- الحالة العملية: ان الحالة العملية للشخص تؤثر في احتساب القيمة ولذا يجب مراعاة الحالة العملية عند القيام باحتساب قيمة الفرصة الضائعة، مثلاً اذا كان الشخص عاطل عن العمل فان ما سيتخطى عنه هو المتعة أو الوقت المستغل للبحث عن العمل وعليه فان قيمة الفرصة البديلة في هذه الحالة قد تكون سالبة حيث ان البحث عن العمل يترتب عليه مصروفات كالنقل وغيرها في حين ان العمل غير المدفوع سيمنعه من القيام بالبحث مما يترتب عليه توفير هذه المصروفات.
- ٣- نتيجة التقدير: استخدام منهجية اجمالي الفرصة الضائعة يمكن ان تعطي نتائج غير منطقية بسبب يتعلق بطريقة تحديد الفرصة الضائعة للعمل غير المدفوع الأجر. فوفقاً لهذه الطريقة فان شخصين في اسرتين مختلفتين لديهما نفس الظروف والخصائص المتعلقة بحجم الاسرة وعلاقتها بالاسرة وطبيعة العمل الاسري قد تختلف قيمة العمل الاسري الذي يقومان به على الرغم من انه نفس العمل بسبب ان الشخص الاول لديه القدرة على اكتساب اجر أعلى من الشخص الثاني والعكس صحيح وهذه النتيجة

غير منطقية حيث ان نفس العمل يقابله سعرين او قيمتان. وكذلك فان هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار الضرائب عند تقدير الفرصة الضائعة

د- منهجية صافي الفرصة الضائعة

ان إختيار القيام بعمل مدفوع الاجر كبديل واستخدام الوقت للقيام بعمل غير مدفوع الاجر يعتمد على الاجر بعد خصم الضرائب وأية تكاليف اخرى متعلقة بالعمل. وعليه فان هذه المنهجية تأخذا هذا بعين الاعتبار وتقوم باحتساب قيمة العمل غير المدفوع بمتوسط قيمة الاجر بعد الضريبة مطروحا منه أي تكلفة تتعلق بانجاز العمل مضافا اليه المنافع التقاعدية وذلك بسبب ان الذي سيقوم بالعمل غير المدفوع سيقوم بمقارنة قيمة العمل غير المدفوع مع صافي المنافع التي سيحصل عليها في العمل المأجور اخذا بعين الاعتبار متوسط الاجر الذي تم تعديله. والهدف الاساسي من استخدام هذه المنهجية هي معرفة قيمة المصروفات التي يمكن ان تصرف في حال قام الشخص بعمل مأجور بدلاً من القيام بعمل غير مأجور داخل المنزل.

رابعاً: التطبيق العملي للمنهجيات في منطقة الاسكوا

تتفاوت دول المنطقة من حيث البيانات الاحصائية المتوفرة لديها فيما يخص موضوع استخدام الوقت والبيانات الاحصائية المتعلقة بمتوسطات الأجر وبالتالي فإن هناك تفاوت فيما بينها في مجال القدرة على تطبيق المنهجيات المقترحة للوصول إلى تقديرات عن قيمة العمل غير مدفوع الأجر وخاصة في مجال الأعمال المنزلية. يحتاج تطبيق هذه المنهجيات إلى أن تكون لدى الدولة معلومات عن استخدام الوقت والتي يتم جمعها من خلال مسح خاصة باستخدام الوقت من قبل الأسر المعيشية. وتحتاج كذلك إلى بيانات عن متوسطات الأجر حسب المهنة وحسب النشاط الاقتصادي والتي يمكن توفيرها من عدة مصادر أهمها المسوح الاقتصادية التي تغطي كافة الأنشطة الاقتصادية او مسح خاصة بالعمالة أو من خلال مصادر ادارية كمؤسسات الضمان الاجتماعي أو دوائر ضريبة الدخل او وزارات العمل وغيرها من الجهات ذات العلاقة.

تتضمن بيانات المسوح الاقتصادية عادة بيانات غير مفصلة عن أعداد العاملين مع بعض التفصيل واجمالي الرواتب حسب نفس التفصيل المتعلق بأعداد العاملين وهذه البيانات يمكن الاستفادة منها للحصول على متوسط الأجر حسب النشاط الاقتصادي حيث انها تفي في تطبيق منهجية التكلفة البديلة للوظيفة الفردية. اما المسوح الخاصة بالعمالة والبطالة فإنها توفر بيانات تفصيلية عن خصائص العمالة داخل المنشأة حيث توفر بيانات عن اعداد العاملين ومتوسطات الأجر حسب المهنة وحسب المؤهل العلمي والنشاط الاقتصادي وبذلك تكون مصدرا غنيا بالبيانات المطلوبة لتطبيق غالبية المنهجيات المقترحة اعلاه. وبالطبع فإن تطبيق بعض المنهجيات كمنهجية مدبرة المنزل تحتاج إلى بيانات عن متوسطات الأجر لمديرات المنزل سواء من مصادر ادارية كوزارات العمل أو مسح نفقات ودخل السرة التي تنفذها الاجهزة الاحصائية.

وتلخيصاً لما هو مذكور أعلاه يمكن القول بان تطبيق أي منهجية من المنهجيات المقترحة يحتاج إلى توفر البيانات الإحصائية التالية:

- متوسط ساعات العمل المبذول في الاعمال المنزلية حسب نوع العمل وذلك من مسح استخدام الوقت وبالتالي فإن الدولة التي لم تنفذ هذه المسوح يصعب عليها القيام بتقدير هذه الانواع من الاعمال غير مدفوة الأجر.

- بيانات عن عدد السكان حسب خصائص السكان والتي من اهمها العمر والحالة العملية والمؤهل العلمي والمهنة وغيرها من الخصائص المشابهة.
- تقديرات لمتوسطات الأجور المناسبة حسب النشاط الاقتصادي وحسب المهنة بما يتوافق مع ما تم تناوله في الفقرات السابقة اعلاه

ولتطبيق هذه المنهجيات فإن هناك حاجة إلى احتساب قيمة الأعمال الاسرية غير مدفوع الأجر لكل منطقة جغرافية وذلك من خلال تطبيق ساعات العمل اليومية التي نحصل عليها من مسوح استخدام الوقت للحصول على متوسط ساعات العمل الاسبوعية المبدولة للقيام بالأعمال المنزلية (الاسرية). بعد ذلك يتم احتساب متوسط أجر الساعة الواحدة في العمل وفقا للمنهجيات المذكورة سابقا لكي يتم استخدامها في عملية احتساب قيمة العمل الاسري غير مدفوع الأجر خلال الاسبوع كحاصل ضرب متوسط الجر الاسبوعي بمتوسط ساعات العمل الاسبوعية كما هو مذكور اعلاه. وبعد احتساب القيمة الاسبوعية لهذه الاعمال يتم حساب قيمتها على مستوى السنة لكل منطقة جغرافية كحاصل ضرب القيمة الاسبوعية للعمل في كل منطقة جغرافية بعدد الاسبوع في السنة مضروبا بعدد السكان الذين تنطبق عليهم الحالة في كل منطقة جغرافية ومن ثم يتم تجميع التقديرات الخاصة بكل منطقة للوصول إلى تقديرات على مستوى الدولة.